

## الرأسمالية والعولمة، من كاتالونيا الى بلاد العرب

عامر محسن

الدولة والسوق

بناءً على ما سبق، لو حصل - فرضاً - الاستقلال في كاتالونيا، فإن لا شيء أساسياً سيتغير على مستوى الاتحاد الأوروبي، ولا على مستوى علاقات الإنتاج في الرأسمالية المعولمة - الخاسر الوحيد سيكون الدولة الوطنية الإسبانية. هنا تحديداً يقع أحد مصادر التناقض اليوم، حتى في الغرب الثري، بين الدولة والسوق: السوق أصبح معولماً وانتفى «النموذج الوطني»، ولكن لا توجد - في الوقت ذاته - «حكومة عالمية» تدير الأمور. كما أن السياق الديمقراطي في أوروبا يزيد من وضع الدولة الوطنية حراجةً. يكفي أن يجد بلد كإسبانيا نفسه في وجه حركة انفصالية، قد تحوز على شعبية في لحظة ما تحت تأثير أزمة أو هبوط اقتصادي، وأن تُخرج الناس إلى الشارع بمطلب قصوي (كالاستقلال)، حتى تجد نفسها في موقف صعب للغاية (الأحزاب التي تحكم كاتالونيا اليوم قد جاءت على أجنحة الاستقلال، ولا وجود سياسياً لها خارجها، ولا حافظ لديها لعدم التصادم مع الحكومة أو التواضع في المطالب، ولم يتبق هناك أصلاً مطلب «قومي» يمكن للحركة الكاتالونية أن تفاوض عليه غير الاستقلال). ستقع المشكلة بغض النظر عن قانونية العملية أو الاستفتاء، ببساطة لأن الدولة الأوروبية لا تملك أدوات في وجه حركة من هذا النوع.

العلاج التقليدي للحكومات في وجه الانفصاليين - العنف والقمع - ليس ممكناً في السياق الأوروبي اليوم، بل إن مجرد وضع الشرطة في وجه محتجين مدنيين (ونساء وأطفال)، ولو كانوا يخرقون القانون بالمعنى التقني، سيكون بداية مواجهة خاسرة للحكومة، وستعاطف الرأي العام العالمي مع المحتجين، وسيتم وصف الحكومة بالفاشية، وتذكيرهم بفرانكو، بل قد يزيد المنع من شعبية مطلب الانفصال والتفاف أهل كاتالونيا حوله في لحظة سياسية مصيرية (في أميركا، بالمقابل، فإن كل الناس الذين رأيتهم في صور الصحافة في برشلونة يتصادمون مع الشرطة، كان سيتم اعتقالهم، وسيقضون ليلتهم في السجن، ويكرسون الأشهر المقبلة من حياتهم للدفاع عن أنفسهم في المحاكم ضدّ تهمة متعددة، من مقاومة الشرطة وعدم الامتثال إلى احتلال مساحات عامة أو التحريض على النظام. في أميركا، فهم الحكام أن ما يحقّ الانضباط والرّدع في الدولة الحديثة الديمقراطية، وبيدّ الخوف في قلوب المواطنين، هو ليس البطش والسيف والخزوق بل البيروقراطية والشرطة والمدعي العام). المشكلة هنا لا تتوقف على إسبانيا وكاتالونيا، بل إن هذا النموذج، لو نجح وتعمّم، فمن الممكن تخيل مستقبل افتراضي لا يعود فيه أمام أي مقاطعة ثرية في أوروبا، تدفع ضرائب للحكومة الوطنية أكثر مما تتلقى، من حافظ لعدم اكتشاف هويتها القتلية واحياء مشاعرها القومية والمطالبة بالانفصال. هذا، بالطبع، ليس أمراً سيئاً من وجهة نظر «حق تقرير المصير» ولكنّه، عملياً، لن يعني غير إعادة توزيع لخارطة الدول على أساس الدّخل، تزيد من الاستقطاب بين الفقراء والأثرياء (لاحظوا أن الأقاليم الأوفر في أوروبا، من الاندلس الى جنوب إيطاليا الى أوكسيتانيا، لا تميل عادة الى المطالبة بالانفصال، بغض النظر عن تاريخها والقمع الذي تعرّضت إليه في الماضي).

### خاتمة

أمّا في بلادنا، من جهة أخرى، فإنّ المعادلة أعلاه عن عولمة السوق وانحسار الدولة الوطنية لها نتائج أكثر عمقاً وتأثيراً: في المرحلة النيولبرالية، يكتب سمير أمين، ليس أمام الدول الطرفية الخيار الذي اعتمدته أكثر أنظمة الاستقلال في القرن العشرين - مشروع تنمية متمحور حول الذات، «برجوازية وطنية» لها مصلحة في معاداة الامبريالية والسيطرة على سوقها الوطني، ونظام «ثوري» (ولو كانت ثورية «من فوق»). في دولنا الطرفية اليوم، لن تجد «برجوازية وطنية» حتى بمعنى النخب الفاسدة التي تنتجها الأنظمة الهزيلة، بل إن الطابع الكمبرادوري، التابع، للنخب أصبح هو الطاغى في عصر العولمة. الارتباط بين البرجوازية في بلادنا وبين الرأسمالية الغربية أصبح مباشراً وعميقاً، ولم يعد مقتصرًا على فئات صغيرة، متحركة، كما في القرن العشرين. فكرة أن تكون «ناجحاً» في بلادنا أصبحت مرتبطة مباشرة بأن تنال موقعاً تابعاً في كنف «البرجوازية المعولمة»: الموظف في المؤسسة الدولية أو الجامعة الأميركية، الإداري في شركة احتكارية غربية كبرى، «المتنور» الذي يمثل الغرب في مجتمعه «المتخلف»، الخ... بل إن المنظمات الغربية تقوم، تصاعدياً، بتمويل الفنانين والفرق الموسيقية والإعلام «المستقل»، مثلما تمول القضايا والنشطين، وستقرّر لنا في المستقبل - عبر نخبها - مقاييس الذوق الرفيع والفن الذي يستحق أن يُنتج والفكر الذي يستحق القراءة. الزمان على «برجوازية وطنية» و«مشروع عالمي» تنظر له وتقوده هو، بكلمات مبسطة، رهانٌ خاسرٌ منذ البداية والنخبة، كلها، هي العدو. ما هي إمكانيات - أو معنى - التحرر في سياق كهذا؟ وما الفائدة من أن تصمد وتنتصر في الحرب وأنت لا تملك مشروعاً بديلاً، مختلفاً، لما بعدها، يعطي معنى للحرب وللتضحيات والخسائر؟ وهل يكون الصمود والتحرير مجرد جسر لتسليم مقدرات البلد، من جديد، الى النخبة أيها، والى السوق المعولم الذي يسلبنا السيادة ويحكم علينا بالفقر والتهميش؟ ستمثل هذه التساؤلات، تحديداً، محور النقاش في المقال القادم.

يذكر سمير أمين في كتابه الأخير عن روسيا («روسيا والانتقال الطويل من الرأسمالية الى الاشتراكية»، 2016، وهو عبارة عن مجموعة دراسات ومقالات كتبها أمين على مراحل متباعدة بين 1990 و2015) أنه كان قد أصدر مع أندريه غوندر فرانك، في أواخر السبعينيات، نصاً يوصف خصائص المرحلة النيولبرالية التي كانت بواورها تحل في الغرب. الحجّة الأساسية فيه هي أن ثورة المعلومات والتواصل ستنجح للاحتكارات التجارية الكبرى أن تتوسّع بشكل معولم غير مسبوق، وأن «تفكك» سلسلة الإنتاج وتوزّعها على عشرات ومئات «الموردين» المنتشرين في بلاد مختلفة (التكنولوجيا الحديثة تسمح بالتنسيق بين مئات وحدات الإنتاج ومتعاقدين موزعين حول العالم، وتحقيق التواصل بينهم وادارتهم كأنهم جسد واحد، وهو ما كان مستحيلًا في السابق). أبرز نتيجة لهذه «التجزئة» في عملية الإنتاج - وتوسيع الاحتكارات الى مستوى عالمي غير مسبوق - هي أن أنماط التنمية الوطنية «المميّزة» التي سادت تاريخياً في دول كفرنسا أو ألمانيا أو إسبانيا لن تعود ممكنة. لا يظل هناك تلفزيون «صنع في هولندا» يقول الكاتبان، فإنتاج أبسط السلع يصبح سلسلة متناثرة بين أكثر من بلد (مئات الموردين يصنعون هاتف «آبل» أو طائرة «بوينغ» ويصمّمون اجزائها، مثلاً، وإن كانت الشركة صاحبة الاحتكار تحجز لنفسها الجزء الأكبر من قيمة الفائض). لا تعود هناك «سيارة يابانية» لها خصائص تختلف نوعياً عن «السيارة الأميركية»؛ ولا تظل هناك مساحة لـ «نموذج وطني» للتنمية والاقتصاد، حين تكون شركائك ومصارك جزءاً من سوق معولم مترابط لا تتحكّم به الدولة الوطنية.

ما علاقة كل هذا بما يجري حالياً في كاتالونيا؟ أنا أقول بأنّ العلاقة وطيدة، بل إن حركة الانفصال الكاتالوني - في شكلها الحالي - هي أبلغ تعبير عن التوتر الذي يعتري الرأسمالية اليوم، والذي تنبأ به سمير أمين وغوندر فرانك، بين السوق المعولم والدولة الوطنية. لو أن كاتالونيا قد طالبت بالانفصال في أي مرحلة سابقة، من القرن التاسع عشر حين بدأت نهضتها الصناعية وتميزها الاقتصادي الى عشرينيات القرن العشرين، وصولاً الى أيام فرانكو، لكان قرار الاستقلال عن إسبانيا يعني أمراً جليلاً. الاستقلال كان سيعني الانفصال عن السوق الوطني الإسباني، وعن نموذج التنمية الموجود في إسبانيا والذي تتطور كاتالونيا في كنفه، وستقطع الأوصال التي تربط المقاطعة بالاقتصاد الأوسع الذي يغذيها. بمعنى آخر، كان خيار الاستقلال الكاتالوني يعني، تاريخياً، خسارة الامتداد الإسباني وبناء سوق بديل ضمن حدود المقاطعة والاكتفاء بحجمه الصغير (أو الاندماج تحت سيادة بديلة، كفرنسا مثلاً). هذا ما جعل القوميين الكاتالان، حين وجدوا أنفسهم أمام المنعطف (في الثلاثينيات وفي أواخر السبعينيات)، يفضلون الحقوق الثقافية والحكم الذاتي على الانفصال والاستقلال - فيما عبّر الكثيرون غيرهم في كاتالونيا عن أنفسهم عبر حركات سياسية تغييرية، وتقدمية غالباً، على مستوى إسبانيا ككل.

اليوم، في ظل الرأسمالية الجديدة، أصبح الوضع مختلفاً بالكامل. لم يعد انفصال كاتالونيا يعني زلزالاً اقتصادياً في المقاطعة ودخولها في سياق جديد غير مضمون العواقب. على العكس تماماً، فإن كاتالونيا مستقلة، عضو في الاتحاد الأوروبي، يمكنها أن تستكمل «العمل كالمعتاد» في الصباح التالي للاستقلال: علاقاتها التجارية مع إسبانيا ستظل كما هي، قد تخرج بعض الشركات من المقاطعة وتنقل شركات أخرى مقرّاتها إليها ولكن عملية الإنتاج والبيع والشراء، بالاجمال، لن تتغير، وهي أصلاً مدمجة بالاقتصاد الأوروبي والعالمي وليس «الاقتصاد الوطني الإسباني». كما أن نفاذ الشركات الكاتالونية الى إسبانيا - وبالعكس - لن يتغير، حتى ولو غضب الإسبان عليهم وترصدوا لهم (ففي الاتحاد الأوروبي، أنت مجبرٌ على معاملة كل الشركات الأوروبية في بلدك على قدم المساواة، ومن المحظور عليك أن تفرض حصاراً أو عقوبات ضدّ جيرانك على هوك).

من هنا، أصبح من الممكن النظر الى استقلال كاتالونيا كمحض عملية «هوياتية»، تتعلق بالانتماء والثقافة وتوكيد النفس، ولا تتضمن «ثورة» وتحولاً في نمط المعاش ولا تجبرك - ككاتالوني - على الدخول في المهول وبناء قدرك القومي من الصفر. هذا حتى لا نبالغ ونقول إن مطلب الاستقلال لن يعود أن يكون أكثر من عملية «تجميلية» لن يعني بالنسبة الى العديد من أهل المقاطعة، من الزاوية العملية، إلا تخفيفاً للعبء الضريبي عن المقاطعة الثرية (وأنا، صراحةً، لا أفهم ما الذي يتوقّع الكاتالونيون الحصول عليه من الانفصال؛ فالسلطات المحلية في إسبانيا لديها - بالفعل - صلاحيات واسعة جداً. وفي وسع أهل كاتالونيا أن يطلقوا أسماء أبطالهم التاريخيين على الساحات والشوارع، وأن يكتبوا الأغاني بلغتهم البائدة ويجبروا الأطفال في المدارس على ترادها، بل، وهنا المفارقة، ما معنى «تقرير المصير» والتحقّق القومي، عملياً وفي القرارات الأساسية، وانت تخضع لمنظومات الاتحاد الأوروبي والـ «ناتو» والاقتصاد المعولم؟ اقامة العروض العسكرية؟).

أنصاره في بلدة الجديدة أحييت منذ مدة على التقاعد وحل مكانها مامور ينتمي إلى التيار الوطني الحر. رغم كل ما سبق، يجمع خبراء الاستطلاع على أن قوة المر الفردية تراوح بين 2500 و3000 صوت، إذ إن هناك من لا يزال يؤمن بزعامة المر وإرث الأربعين عاماً الذي راكمه طوال وجوده في السلطة. وهذه الأصوات، على ما تقول مصادر متنبية، هي أصواته الخاصة التي لا يتشاركها مع أحد. أضف إلى ذلك أن معركة الصوت التفضيلي المقبلة ستكون مذهبية صرفاً، ما يعني حصر الصوت الأرثوذكسي بالمرشح الأرثوذكسي فقط. وهو ما سيؤمّن للمر عدداً لا يستهان به من الأصوات نتيجة عدم وجود منافسة فعلية على المقعدين الأرثوذكسيين اللذين يترشح عليهما اليوم الوزير السابق الياس بو صعب وهو. ولكن حتى إن صبح ذلك، فلا قيمة للصوت التفضيلي بغياب لائحة تؤمّن للمر الحاصل الانتخابي للفوز بمقعد، ما يجعل معركته الرئيسية اليوم هي البحث عن داعم أو تشكيل لائحة يتمكن أعضاؤها من إفادة المر الاستفادة منه.

## العتمة!

إياهم: «انتم غير منظمين، يعني عملكم بالأصل غير شرعي، وتعملون بحكم الضرورة، وبالتالي ليس لكم أن تشتروا». ردّ عليه أحدهم: «لسنا شرعيين؟ إذا لم نتعاملون معنا، فنحن نناخدنا لنا التسعيرة التي يجب أن ناخذها من المواطن المشترك، ولم تفرضوا علينا عادات الكيلوواط؟ تفرضوا علينا أيضاً أن نضعها من مالنا الخاص. ما عجزتم أنتم كدولة عن فعله، تريدوننا الآن أن نفعله نحن؟». لا يُحسد وزير في لحظة كهذه. من يُغالطهم؟ إنه ليس جرم وزير بعينه، إنها سياسة سلطة، منذ أمد بعيد، أسست لهذا الواقع المسخ واليوم تأتي لحظة تسديد الفاتورة. أصحاب المولدات، إياهم، ما عادوا يعتبرون أنفسهم «غير شرعيين». لديهم من الثقة بأنفسهم ما يدفعهم لتقديم طعون في قرار الوزير أمام مجلس شوري الدولة. فعلوها أخيراً أكثر من مرة. يُشبه هذا، إلى حد ما، حال أصحاب توزيع «شتراك الستالايت»، وضعية غير شرعية، لكن بواقع أقوى من القانون، تجعلهم يقبلون ويرفضون ويعترضون ويتحدّون الوزارات، بل يبتزّون الحكومة، ودوماً هذه الأخيرة ترضخ بالمناسبة، ما غاية الحكومة من السعي إلى «التطبيع» مع أصحاب المولدات، أخيراً، من خلال تكريس وضع عادات وما شاكل، طالما أنها تعد بـ «كهرباء كاملة» قريباً؟ مسألة مريبة. الظاهر أن الأزمة أبدية. هل ثمة من لا يزال يعتقد أن أصحاب المولدات بعيدون عن أصحاب النفوذ الحكومي؟

أصحاب المولدات أصبحوا «دولة عاصية». فلتعاقبهم السلطة إن استطاعت. ستحل العتمة، وسيعود الناس إلى الشارع، كما كُنّا نشهد قبل سنوات، فنقطع الطرقات بالإطارات المطاطية المشتعلة وينطلق الشعب. الناس الآن مخدرون بفاتورتين. المسؤولون يعرفون هذا، ولهذا «يلبدون» على... خواتهم.